

2020

الاكتظاظ السكاني وتأثيراته الاجتماعية والأمنية (دراسة ميدانية في مدينة بغداد)

م.م حسين خليل ابراهيم
جامعة الانبار- مركز الدراسات الاستراتيجية

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad>



Part of the [Arts and Humanities Commons](#), and the [Law Commons](#)

Recommended Citation

"(ابراهيم, م.م حسين خليل (2020) "الاكتظاظ السكاني وتأثيراته الاجتماعية والأمنية (دراسة ميدانية في مدينة بغداد)
Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal: Vol. 20: Iss. 1, Article 15.
Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad/vol20/iss1/15>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

الاحتفاظ السكاني وتأثيراته الاجتماعية والأمنية
(دراسة ميدانية في مدينة بغداد)

م.م حسين خليل ابراهيم
جامعة الانبار - مركز الدراسات
الاستراتيجية

E-mail: hus.kh88@gmail.com

*Overpopulation and its social and security implications
(A field study in Baghdad)*

*Mr. Hussein Khaleel Ibrahim
Anbar University / Center for Strategic Studies*

ملخص البحث

عاش المجتمع العراقي في ازمة سكانية وسكنية حادة ولعقود طويلة بسبب الزيادات المتراكمة للسكان مع ضعف الاجراءات الحكومية في معالجة هذه الازمة، فضلا عن الجانب الاجتماعي في عدم فهم المجتمع في ابعاد واثار هذه المشكلة وما يترتب عليها من مشاكل كبيرة في المجتمع، اذ ان هناك مشكلة اجتماعية ذات بعد مهم جداً إلا وهي ضرورة نشر الوعي الفكري والحضاري والصحي من خلال إشاعة فهم موضوع تحديد النسل الذي هو أساس مشكلة الاكتظاظ السكاني. وكذلك الزواج المبكر والزواج السليبي الذي يحدث دون دراسة وتوعية من الأهل والمجتمع، كل هذه الأمور سبقتنا بها العديد من المجتمعات التي لا نجرم أن نقول عليها متحضرة ولكن كان لها دور ريادي في تحديد النسل وصحية الإجراءات السكانية وما لها من انعكاس واضح على شكل المدينة. لذا يهدف الموضوع الى دراسة مشكلة الاكتظاظ السكاني وتأثيراته الاجتماعية والامنية من حيث عواملة وظروفه الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، وانعكاسه على الجانب الامني، وكذلك توصل البحث الى نتائج منها:

- 1- ان ارتفاع عدد الأسر في المسكن الواحد عمل على زيادة حالات الاكتظاظ داخل المسكن إذ بلغ عدد الأسر الساكنة في المسكن من (2-7) فرداً فضلاً عن صغر مساحة المسكن في مجتمع الدراسة بالشكل الذي لم يناسب مع الحجم الكبير للأسرة أدى إلى ظاهرة الاكتظاظ المنزلي.
- 2- تبين لنا من خلال دراستنا الميدانية إلى أن الاكتظاظ المنزلي أدى إلى اتساع رقعة الأحياء العشوائية في مجتمع الدراسة لاسيما على أطرافها لعدم تمكن بعض الأسر بشراء أو إيجار وحدة سكنية.
- 3- اتضح من الدراسة الميدانية أن ازمة السكان والسكن انتجت اوضاعاً غير مستقرة على مستوى الاسرة والمجتمع ككل، الامر الذي انعكس سلباً على طبيعة استقرار الامن الاجتماعي والوطني.

الكلمات المفتاحية (السكان، الامن، المجتمع)

Abstract

The Iraqi society has lived in a severe demographic housing crisis for decades because of the accumulated population increases, with weak governmental measures to address this crisis, as well as the social aspect of the society's lack of understanding of the dimensions and effects of this problem and the consequent major problems in society. A very important dimension is the need to spread intellectual, cultural and health awareness by promoting understanding of the issue of birth control, which is the basis of the problem of overcrowding. As well as early marriage and negative marriage, which occurs without the study and awareness of parents and the community, all these things preceded us by many societies, which we can not say it is civilized, but had a leading role in birth control and healthy population procedures and their clear reflection on the shape of the city.

Therefore, the subject aims to study the problem of overpopulation and its social and security effects in terms of its social, economic and psychological factors and its impact on the security side.

- 1- *The increase in the number of households in one dwelling has increased the overcrowding within the dwelling as the number of households living in the dwelling (2-7) In addition, the small size of housing in the study community in a way that did not fit with the large size of the family led to the phenomenon of overcrowding Home.*
- 2- *In our field study, we found that overcrowding has led to the expansion of slum areas in the study community, particularly on the periphery, because some families can not buy or rent a housing unit.*
- 3- *It was clear from the field study that the crisis of population and housing produced unstable conditions at the level of the family and society as a whole, which reflected negatively on the nature of the stability of social and national security.*

Key words (Population, security, society)

المقدمة

في ظل تزايد أعداد السكان في مجتمعنا العراقي برزت الحاجة الماسة والضرورية في توفير التوطين والإسكان لنسمات عديدة من البشر على أرض المعمورة. ونلاحظ مع ازدياد عدد السكان يجب أن ترافق هذه الزيادة المضطربة حلول للكثير من الإشكاليات التي حدثت منها ما يتعلق بالجانب الاقتصادي والمعيشي والاجتماعي على عدة أصعدة. لذلك فإن الكثير من المدن شهدت نمواً متسارعاً بسبب ارتفاع معدلات الزيادات الطبيعية للسكان لاسيما مدينة بغداد، فضلاً عن الهجرة. حيث ان مشكلة السكن في العراق هي ذاتها المشكلة الموجودة في العديد من دول العالم الثالث، الا ان المعالجات تختلف من دولة الى اخرى، وفي العراق لم تحظى هذه المشكلة بالمعالجة الحقيقية والتمثلة برسم سياسة اسكانية شاملة تتحسب للزيادات السكانية في البلد وتشجع البناء السكني وانشاء المجمعات التي تستوعب هذه الزيادة وبسبب تخلف المعالجات ادت الى تضخم المشكلة، كما ان مشكلة السكن هي مشكلة متحركة تتحرك مع التطور الاجتماعي والاقتصادي، وتتكامل فيه الجوانب العمرانية والفنية والقانونية والتخطيطية، وان اي قصور في جانب منها يؤدي الى خلل في خطط وبرامج الاسكان.

لذلك اصبحت مشكلة السكان والسكن من المشكلات المستدامة في بلدان كثيرة ولها آثار اجتماعية واقتصادية على عملية التنمية في الاتجاهات المختلفة، فهي من المشكلات المهمة التي يحاول الجميع ايجاد حلول مناسبة لها، فقد ادى النمو السكاني الى تفاقم هذه المشكلة واتساعها، كما ان ازمة السكن سببت في ارتفاع اسعار قطع الاراضي والوحدات السكنية، مما ادى الى اعتماد انواع مختلفة من البناء، اذ نجد ان الكثير من المواطنين استبدل بيته ببناء جديد ذو توسع عمودي لاستثماره بشكل اكثر فائدة. لذلك فان حل اي مشكلة يتطلب اقتصاد قوي قادر على سد حاجة السكن للأفراد، وتقع على عاتق الدولة توفير ذلك لأنه حق لكل فرد بالتمتع بالسكن الملائم كما اقرته الشرائع والقوانين والاعراف الدستورية.

اولا: الاطار العام للدراسة

1- مشكلة الدراسة Problem of the study

أن لكل دراسة أو بحث مشكلته التي يحاول تحليلها وتفسيرها وبيان جبلتها والسنن والقوانين التي تحملها وفرزها على وفق الإنساق التي يتكون منها البناء الاجتماعي، أذ أن الاكتظاظ السكاني والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والعمرانية الناجمة عنه تشكل موضوع البحث فهي تقدم نفسها بوصفها إشكالية بل مشكلة حقيقية تبحث عن تفسير مقنع. ولهذا أخذ موضوع الاكتظاظ السكاني حيز اهتمام الباحث، وما يتبع ذلك من مشاكل كان أولها ارتفاع حالات العجز السكاني من خلال التعرف على المتغيرات السكانية والسكنية، واختيار منطقة الحرية في بغداد للدراسة كم منطقة نموذجية وذلك لسكنى الباحث بها مما يسهل عليه جمع المعلومات من مصادرها الأصلية وثانياً مشكلة البناء العشوائي وتقسيم أو تجزء الدار الواحد إلى عدة دور وذلك بسبب غياب التخطيط المعماري لمدينة بغداد مما أدى حدوث مشاكل نفسية واجتماعية واقتصادية وصحية للسكان في اماكن سكنية صغيرة.

فضلا عن ذلك لا ننسى ضعف الدولة في تحديد سياسات السكن التي من واجب وزارة التخطيط في كل دول العالم القيام بها. لكن ما مر على العراق من سقوط نظامه السياسي البائد عام 2003 وما قبلها من وقوع البلد في حصار اقتصادي وحرب دامية، افقدت مثل هذا النوع من السياسات السكانية أن توضع في العراق مما أدى إلى تفاقم الوضع السكاني على ما هو عليه الآن من تراجع واضح وكبير. ويمكن صياغة بعض التساؤلات ذات الصلة بموضوع البحث وهي:

- 1- هل ان الفقر كان سبباً لحصول زيادة الكثافة السكانية في المنطقة ؟
- 2- هل ان الدولة مسؤولة عن عدم توفير السكن لكل عائلة وكذلك مسؤولة عن عدم توفير الخدمات البنى التحتية للمنطقة ؟
- 3- هل ان الكثافة السكانية العالية أدت الى انتشار ظاهرة تقسيم المنزل الواحد الى عدة اقسام ؟
- 4- ما المشاكل والاثار التي يتركها الاكتظاظ السكاني على المجتمع وما يترتب عليه من سلبيات على الامن الاجتماعي والوطني؟
- 5- ما اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة، والتوصيات التي يمكن ان تعالج مشكلة الاكتظاظ السكاني ؟

2- هدف الدراسة Objective of the study

تهدف الدراسة التعرف على طبيعة الاكتظاظ السكاني وتأثيراته الاجتماعية والاقتصادية من حيث عوامله وظروفه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمشكلات الناجمة عنه.

3- أهمية الدراسة Importance of the study

تتمحور أهمية الدراسة في جانبين أولهما: النظري الذي يركز على المفاهيم والنظريات التي اهتمت بموضوع البحث وفسرت هذه المشكلة بطرق علمية معتمدة على الوسائل والآليات الأكاديمية الهادفة. وثانيهما: الجانب التطبيقي الذي يسعى إلى استخدام أدوات البحث العلمي كالمقابلة والملاحظة والاختباريون للوقوف على الحقائق العلمية التي تفسر موضوع البحث.

ثانياً مفاهيم الدراسة

1- الاكتظاظ السكاني Population Crowding

مفهوم اجتماعي ونفسي يعكس شعوراً ذاتياً بالإثارة والضغط وعدم الراحة ناتج من تجربة تدخل في أحداثها الكثافة السكانية فضلاً عن عوامل عدة تصاحب أو تنتج من الكثافة العالية ويمكن إعطاء ثلاثة تعاريف أساسية للاكتظاظ.

الأول: يشير إلى الحالة الديموغرافية للكثافة العالية حيث يكون الاكتظاظ دالة لعدد الأفراد أو المساحة المتوافرة لكل منهم.

الثاني: فيشير إلى ظاهرة رد الفعل لحالة قصور ومحدودية الفضاء، إذ يرتبط الاكتظاظ بإدراك تواجد العديد من الأفراد أو محدودية الفضاء المتاح.

الثالث: فيشير إلى الظرف الاجتماعي للنسبة العالية ما بين الأفراد إذ يكون الاكتظاظ دالة للتفاعل غير المطلوب وغير الضروري أو إمكانية حدوث هذا التفاعل...⁽¹⁾.

ويعرف (أحمد بدوي) بأنه وجود عدد كبير من الأفراد في حيز لا يستوعبهم بسبب وجود أعداد منهم تزيد عن حجم الفراغ الملائم أو بسبب وجود أشياء تشغل جزءاً من الحيز مما يقلل من حجم الفراغ المطلوب⁽²⁾. ويرى الدكتور (أحمد علي إسماعيل) بأنه الحالة التي تحدث عندما يتزايد المكان بمعدلات أسرع من الموارد ويمكن أن يحدث ذلك نتيجة زيادة السكان أو لنقص الموارد أو نقص في الطلب على العمل أو بمعنى آخر يحدث عندما لا يكون هناك توازن في النمو بين السكان والموارد⁽³⁾.

2- الكثافة السكانية Density Population

ويطلق عليها الكثافة الحسابية أيضاً وتعتمد على قسمة عدد السكان على المساحة وهو مقياس مضلل أحياناً نظراً لكون المساحة ذات قيمة خالية من الموارد أحياناً⁽⁴⁾.

3- السكن Housing:

لقد عرف العالم ((جون دين)) السكن بأنه الموضع أو المكان الذي يحتوي على فعاليات العائلة المتكررة والمختلفة بوجود الحب والولاء لهذا المكان من قبل أعضاء العائلة بغض النظر عن موقعه...⁽⁵⁾.

4- الوحدة السكنية Housing unit:

أنها الخلية الصغيرة الأولى للنسيج العمراني ويتحقق فيها السكن الخاص بأعلى مستوياته وتكون الخصوصية والشعور بالانتماء في أعلى دراجاتها فحياة فرد في المجتمع لها سياق خاص محور يعبر عنه سكنه الخاص الذي يعرف الإنسان بواسطته هويته وبطورها... (6).

ثالثاً: العوامل المؤثرة في الاكتظاظ السكاني

1- الخصوبة Fertility

خصوبة السكان لفظ يطلق للدلالة على ظاهرة الإنجاب في أي مجتمع سكاني والذي يعبر عنها بعدد المواليد الأحياء (7). ولفظ الخصوبة في اللغة مشتقة من (الخصب) بكسر حرف الخاء، فيقال بلد خصب، أي غني أو خصبت الأرض أنتجت (8).

ويستعمل مصطلح الخصوبة الواقعية (Fertility) في علم السكان للدلالة على العدد الفعلي للمواليد الأحياء، أما الخصوبة الحيوية الطبيعية (Fecundity) فتعني قابلية المرأة على الإنجاب أو القدرة على حمل الأجنة في عمر الحمل بغض النظر عن كونها متزوجة أو باكراً وتبدأ مع حدوث أول دورة شهرية للأنثى حتى انقطاعها (9)، لهذا تختلف الخصوبة الواقعية عن الخصوبة الطبيعية التي تشير إلى القدرة البيولوجية على الإنسال (10) وعليه ففي الوقت الذي يستعمل فيه الإنجاب للدلالة على التكاثر الفعلي. فإن الخصوبة الكامنة تعني الحد الأقصى للإنجاب الذي يمكن نظرياً أن يتحقق بالنسبة للعدد الفعلي. وتختلف الخصوبة الكامنة باختلاف

العمر والنوع، فالإناث حدود عمرية معينة يتم من خلالها الحمل والوضع. كما أن مقدرة الذكور على الإخصاب لها حدودها العمرية. وأشارت أكثر الدراسات إن إمكانية المرأة على الحمل تمتد بين سن (15-44) أو (15-49) أما قدرة الذكور على الإخصاب فتمتد مدة أطول من الإناث.

وتعد الخصوبة السكانية من الموضوعات المهمة في علم الاجتماع السكاني والخصوبة في علم الأحياء تعني القدرة على الحمل وتهيؤ البويضة للتلقيح بعكس العقم (11). لهذا فإن الخصوبة ترتبط بالمرأة وذلك لسببين أولهما: أن المرأة هي وعاء الحمل وحاملة الجنين، وثانيهما: أن مدة الإنجاب عند المرأة محددة بسن البلوغ من جانب وسن اليأس من جانب آخر (12).

وأثبتت الدراسات الإحصائية أن النساء لا يكونن في درجة واحدة من حيث القدرة على الإنجاب في فئات العمر المختلفة، فقد وجد إن المرأة من دون العشرين من عمرها أقل إنجاباً من المرأة بين العشرين والثلاثين كما وجد أن المرأة بعد الثلاثين تقل قدرتها على الإنجاب بالتدريج (13). وللخصوبة أثر عميق في تركيب السكان العمري وذلك لأن ارتفاع مستواها يؤدي إلى زيادة التراكم العددي في قاعدة الهرم السكاني ويتمخض عنها ما يعرف بظاهرة (التجديد) وإلى انخفاض نسبة كبار السن إلى مجموع

السكان، هذا الاتساع في القاعدة والضيق في قمة الهرم السكاني ويؤدي إلى نتائج اقتصادية واجتماعية متعددة تنعكس على معدلات نمو السكان في المجتمع⁽¹⁴⁾.

2- الهجرة Migration

الهجرة عملية معقدة وذات جوانب متعددة تناولتها مختلف العلوم الاجتماعية بالدراسة والبحث، فهي موضوع مهم لعلماء الديمغرافية والاقتصاد وعلم الاجتماع، فالهجرة مشكلة ديمغرافية تؤثر في حجم وتركيب وخصائص سكان المجتمعات المرسلة والمجتمعات المستقبلية، وهي مشكلة اقتصادية، فحركة السكان تؤدي إلى عدم التوازن الاقتصادي (القوى العاملة، حجم البطالة، الضغط على الموارد) كما أنها تكون مشكلة سياسية تتعلق بالحدود السياسية للدول وتجاوزاتها بدرجات متفاوتة بالهجرة في المجتمعات المرسلة والمستقبلية، وهما يؤثران في المهاجر أيضاً، وهنا أقرب علماء الاجتماع من دراسة النتائج المختلفة للهجرة على المهاجر والمجمعات المرسلة والمستقبلية بدرجة كبيرة⁽¹⁵⁾.

وعرف الأستاذ (الفرت لي Everett Lee) الهجرة بأنها "التغير الدائم أو شبه الدائم لمكان الإقامة بغض النظر عن المسافة المقطوعة، من دن الالتفات إلى كون الهجرة حرة أو إجبارية"⁽¹⁶⁾.

أن أكثر تعريفات الهجرة شمولاً ذلك التعريف الذي قدمه قاموس الأمم المتحدة الديمغرافي والذي ينص على " أنها شكل من أشكال التحركات المكانية بين منطقة جغرافية وأخرى متضمنة التغير الدائم لمكان الإقامة"⁽¹⁷⁾. كما عرفت الهجرة بأنها انتقال الأفراد بصورة دائمة أو مؤقتة إلى الأماكن التي تتوافر فيها سبل العيش، وقد تكون هذه الأماكن داخل حدود البلد أو خارجه، وتلك الهجرة بإرادة الفرد أو الجماعة أو بغير إرادتهم⁽¹⁸⁾.

والهجرة السكانية هي انتقال أو ترحال الناس من بلدهم أو موطنهم إلى بلد آخر أو منطقة أخرى، وتحدث الهجرة عادةً بسبب كوارث طبيعية أو حروب أو تهجير من قوى غازية أو طلب للعمل والتمتع بمستوى معاشي أفضل وعرفت الهجرة السكانية بأنها التغير الدائم لمكان الإقامة من بيئة إلى بيئة أخرى بقصد الاستقرار في البيئة الجديدة⁽¹⁹⁾. ويقول وليام بيتر سن (William Peterson) أن الشخص الذي يترك وطنه إلى وطن آخر ويقوم فيه بغية حياته يعد مهاجراً في حين أن الشخص الذي يذهب إلى مدينة مجاورة أو قرية ويمضي فيها بعض الساعات بعد مجرد زائر (Victor)⁽²⁰⁾. ويستعمل اصطلاح الهجرة في العلوم الاجتماعية للإشارة إلى التحركات الجغرافية للأفراد أو المجموعات. وفي الواقع ليست كل التغيرات في المكان أو الموضع الجغرافي تعد هجرات، لأن الهجرة لا تشمل التحركات النهارية اليومية (الروتينية) أو السفريات والرحلات العرضية أو تغيير المسكن من منطقة إلى أخرى داخل الجماعة بل تشمل التغير الدائم في محل الإقامة من قطر إلى آخر أو من مدينة إلى أخرى⁽²¹⁾. والهجرة شكل من أشكال الحركة السكانية ونموذج من تحرك السكان من

مكان إلى مكان آخر مدفوعين في البحث عن فرص العمل وأنماط من الحياة تختلف عن الأنماط التي اعتادوا عليها فالهجرة بهذا المعنى سلوك فردي.

3- الولادات Berthing:

تبدأ دراسة السكان في الولادات والتي تعني حساب عدد الأفراد المولودين في المجتمع. وتعرف الولادات على أنها حدوث الإنجاب لدى السكان في المجتمع يقدر عدد الأطفال الذين يمكن للمرأة أن تنجبهم خلال فترة الإنجاب والتي من البلوغ -بداية سن المراهقة- وحتى توقف الطمث أواخر الأربعينات بعشرين طفلاً، أما الخصوبة وهي التي تحدد بالحد الأعلى المحتمل للإنجاب فيمكن أن تتباين بحسب المعايير الثقافية والأوضاع المالية والخيارات الشخصية السائدة في المجتمع.

ويقوم الديموغرافيون بحساب معدل الولادات الخام من خلال أخذ عدد الولادات الحية في سنة معينة لكل ألف نسمة من السكان. ويتم حساب ذلك بتقسيم عدد الولادات الحية في سنة ما على المجموع الكلي للسكان في المجتمع وضرب الناتج في (1000). يطلق على معدل الولادات صفة (خام) بسبب أنها تستند إلى كل السكان وليس فقط النساء في سن الإنجاب لأغراض إحصائية بحتة. ويعتبر معدل الولادات مؤشراً جيداً للتعرف على الفروق بين الجماعات العرقية أو الثقافية المتعددة أو للتعرف على الفروق بين المجتمعات المتنوعة. ويعود السبب في ذلك إلى أن معدل الوفيات يرتفع أو ينخفض بحسب العدد الكلي للنساء في سن الإنجاب وهذه مسألة تتأثر بعوامل أخرى مثل مستوى التصنيع أو التعليم أو حجم قوة العمل⁽²²⁾.

4- الوفيات Dieing:

يعرف معدل الوفيات على أنه احتمال حدوث الوفيات بين السكان والمجتمع ويمثل ما يحسب الديموغرافيون معدل الولادات الخام فأنهم يحسبون معدل الوفيات الخام الذي يتحدد بعدد الوفيات الحاصلة في سنة معينة ويقسم هذا العدد على المجموع الكلي للسكان ويضرب الناتج في (1000) وفيات الأطفال الرضع يكاد يكون معدل وفيات الأطفال الرضع من أكثر المقاييس الديموغرافية أهمية وذلك بسبب أنه يسلط ضوءاً قوياً على مستوى التنمية في المجتمع ومدى التطور الحاصل في مختلف المجالات ومنها المستوى التعليمي للنساء ومستوى العام للصحة يشتمل معدل وفيات الأطفال الرضع على عدد الوفيات الحاصلة بين الأطفال الرضع دون السنة الأولى من العمر لكل ألف من الولادات الحية في سنة معينة، ويحسب معدل الوفيات الأطفال الرضع بتقسيم عدد الوفيات الأطفال دون السنة الأولى من العمر على عدد الولادات الحية خلال نفس السنة وضرب الناتج في (1000)⁽²³⁾.

رابعاً: منهجية البحث

لقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يفسر الظواهر الاجتماعية عن طريق الملاحظة المباشرة وتحليلها تحليلًا دقيقاً عن طريق جمع المعلومات ذات البعد العلمي الذي يعتمد عليه البحث مستعيناً بالأدوات الميدانية المستخدمة في البحوث الاجتماعية. أما وسائل جمع البيانات فكانت المقابلة والملاحظة البسيطة. وقد اختار الباحث مدينة الحرية مجالاً للدراسة لأسباب عديدة أولهما: الإقامة في نفس المنطقة والتي تعد شرطاً أساسياً في الدراسة الاجتماعية وساعدت هذه الإقامة في عملية التفاعل مع السكان والتعرف خصوصيات المجتمع، وثانيهما: اختيار الباحث لهذه المدينة لكونها تمتاز بزيادة أعداد السكان الملحوظة بالمقارنة مع مناطق بغداد الأخرى.

خامساً: الجانب التطبيقي للدراسة.*

1- الوصف الايكولوجي لمجتمع الدراسة.

تقع مدينة الحرية في العاصمة بغداد. وهي مدينة تابعة لقضاء الكاظمية وهي تبعد عنها حوالي (5-6) كم² وكانت تسمى سابقاً (مدينة الهادي) نسبة إلى المرحوم الحاج عبد الهادي الجلي لأنه كان يملك نسبة كبيرة من أراضيها. وتقع في الغرب من جانب الكرخ وتحيط بها عدد من الأحياء من الجهة الشمالية حي العدل ومنطقة الطوبجي (حي السلام) ومن الغرب حي الخطيب ومن الجهة الجنوبية حي الجوادين وحي النور (الشعلة) ومن الجهة الشرقية مدينة الكاظمية المقدسة.

يوجد داخل مدينة الحرية 12 محلة موزعة فيها تبدأ من محلة 416 وتنتهي عند محلة 438 والمحلات هي (416/418/420/422/424/428/430/434/436/438) يبلغ سكان مدينة الحرية حوالي 950 ألف نسمة. وتسمى المناطق داخل مدينة الحرية حسب تسلسلها الجغرافي وتقسّم أحيائها إلى الحرية الأولى والحرية الثانية والثالثة والرابعة (دور نواب الضباط) والحرية الخامسة (الدولي). فمدينة الحرية الأولى فيها محلات (416، 418) والتي يسكن فيها اللاجئين الفلسطينيين التي وزعها عبد الكريم قاسم وتسمى (دور الشؤون).

والحرية الثانية فيها محلات (426، 428) والتي يتواجد فيها محلات لبيع الملابس الرجالية والنسائية، والمحلات الغذائية والمنزلية. والحرية الثالثة فيها محلات (430، 432، 434) والتي يبرز فيها الحرف والمهن الموجودة فيها منها التجارة والحدادة والحلاقة. وتوجد في هذه المحلات ازدحام في الشوارع منذ الصباح الباكر فلا بد من الانتباه إليها. ومحلة 424 في دور نواب الضباط. ومحلات (420، 422، 424) هي موزعة على مناطق الدباش (وربيع وبستان الجلي) ومحلات (436، 438) هي محلات جديدة سميت على مناطق دور التصنيع التي وزعت مؤخراً في نهاية مناطق الحرية من الجزء الجنوبي والمحاذية لخط السريع الذي يفصل الحرية عن

(*) معطيات الدراسة الميدانية لمجتمع الدراسة.

مناطق الشعلة وحي الجوادين. وهناك أسماء شعبية تعرف بها بعض الأماكن في مدينة الحرية أذكر بعض منها على سبيل الإطلاع ففي مدينة الحرية الأولى هناك شارع المختار ويسمى (باتا) نسبة للعمارة التي كان يوجد فيها محلات جلود، وكذلك منطقة بيع الطيور وتسمى بالعامية (الجنابيز) ومنطقة العبادة الشعبية في الحرية الأولى. أما في الحرية الثانية فهناك مناطق السوق الكبير ومقهى الكادحين وموقف السيارات الصفرة ودائرة الكهرباء وفي مناطق الحرية الثالثة هناك تقاطع أبو جفات وفي الدباش تقاطع السمكة أو القلم طوزة ويوجد أيضاً في الدباش بستان الجلي.

أما في دور نواب الضباط يوجد مركز شباب الحرية الرياضي. وفي الجمعيات توجد ساحات شعبية لملاعب كرة القدم. أما نشأتها تعود لحقبة الستينات من القرن الماضي وكانت فيما مضى عبارة عن مزارع وحقول زراعية وتوجد فيها مشاريع إروائية وذلك لقربها من مدينة الكاظمية وقد شجع على تكوينها هو التوسع الحضاري الذي حدث بالإضافة إلى ذلك هنالك عدة عوامل أدت إلى نشأتها منها التضخم السكاني الحاصل في المنطقة. إضافة لقربها من مركز حضاري عالمي مشهور ألا وهو الكاظمية يوجد الأمامين موسى الكاظم ومحمد الجواد (عليهما السلام) فيها. بالإضافة إلى ذلك فيها مركز تسويقي حيث يتوافدون إليها من مختلف المناطق المجاورة لغرض التبادل التجاري وتبادل السلع والخدمات ووجود الأسواق الغذائية والمنزلية ومحلات الملابس بكل أشكالها وأنواعها. والمحلات الكهربائية ومحلات الأقمشة والمكتبات المدرسية. يوجد في مدينة الحرية تقريباً 26 مسجد وحسينية. يوجد في مدينة الحرية تقريباً 12 مدرسة ابتدائية. يوجد في مدينة الحرية تقريباً 8 مدارس ثانوية يوجد فيها معهد واحد لإعداد المعلمين. وتوجد فيها أكثر من 10 من رياض الأطفال من أهلية وحكومية. كذلك توجد بناية متكاملة من ملعب وقاعة مغلقة تعود إلى نادي الحرية كذلك توجد دائرة للبريد ومصرف الرافدين ومخازن وزارة التجارة. ومخازن المواد الطبية التابع لوزارة الصحة وقصر العدالة القضائي ومركز شرطة والعيادات الشعبية الأهلية والحكومية على حد سواء.

3- الوصف العمراني لمجتمع الدراسة(*)

لقد ذكرنا سابقاً أن مدينة الحرية تكونت من عدة عوامل ومراحل فنلاحظ الطراز القديم. وطراز جديد من البناء بالنسبة للدور والعمارات السكنية والتجارية التي توجد داخل الأحياء فكل حي يتميز بشكل معين من البناء والتصميم والمساحة التي ينشأ عليها الدار وهناك داخل هذه الأحياء دور قد هدمت وشيد مكانها بيوت حديثة أو بيوت ذات منفعة اقتصادية لأصحابها حيث يمتاز بناء لدور الحديثة ذات بناء معماري جميل ويدعى هذا البناء الحديث في العامية (دبل فاليوم).

أما ذات منفعة اقتصادية بناء أكثر من راقي في الوحدة السكنية أي في نفس المساحة التي كانت فيما سبق دار واحد ويكون البناء على شكل شقة مثل شقق

(*) معطيات الدراسة الميدانية لمجتمع الدراسة.

العمارات. وهناك دور قام أصحابها بتجديدها وترميمها من دار سكني إلى مجمع طبي ويقوم هؤلاء بتقديم خدمات ويتنافسون فيما بينهم. وقد قام البعض بتحويلها لمصنع صغير لإنتاج مختلف الأشياء. ويكون نوع البناء التي يتكون منها الدار نوعان النوع الأول يطلق عليه (العكادة) الذي يتكون من سقف البيت من الطابوق فقط مع مادة تدعى (الجص).

أما النوع الثاني يطلق عليه (المسلح) الذي يتكون من مادة الأسمنت والحديد ومواد أخرى الذي يمثل البناء الحديث. ولكن نلاحظ في هذه الفترة أن قسم قليل من الأشخاص يقومون بالبناء من النوع الأول وذلك بسبب ارتفاع الأسعار في المواد وأن بعض الأشخاص قاموا ببيع دارهم وشراء قطعة أرض ويقوم ببناء دار عليها غير متكامل ومبنى من مواد رخيصة الثمن وذلك لكي يجعل فرق من المال والزائد من هذا المال يقوم بإيجاد مصدر مالي مثل شراء سيارة أو إنشاء محل لمعيشته أو إنشاء مشروع صغير الأمر الذي أدى إلى عدم وجود مظاهر عمرانية في المنطقة.

سادساً: مشكلة الاكتظاظ السكاني والآثار الناجمة عنه.*

1- مشكلة الاكتظاظ السكاني في مجتمع منطقة الحرية

الاكتظاظ السكاني هي من أبرز المشكلات التي تعاني منها الدول النامية والمتخلفة بشكل عام والبلدان العربية بشكل خاص نظراً للتخلف السياسات والأنظمة العربية في بناء وديمومة المجمعات العربية. ويعتبر الاكتظاظ السكاني إحدى أبرز المشكلات التي تواجه المجتمع العراقي بشكل عام، وهذه المشكلة بارزة في مدينة الحرية ببغداد وتقع هذه المدينة غرب شمال بغداد في جانب الكرخ وهو منطقة كبيرة قياساً وتعاني هذه المنطقة من اكتظاظ سكاني عالي للمنطقة وتعاني أيضاً من أزمة حادة في السكن وهذا يعتبر العراق من البلدان السريعة النمو حيث يتضاعف سكانه كل عشرين عام تقريباً فلقد شهد العراق خلال النصف الثاني من القرن العشرين نمواً سكانياً متزايداً بمعدلات نمو تحكمها التغيرات في معدلات الولادات والوفيات أساسية في النمو والتي تأثرت بعوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية. فضلاً عن ذلك مع وجود العجز السكني في مدينة بغداد، وذلك لأهميتها كونها عاصمة لعراق والتوزيع والنمو السكاني فيها منذ عام 1947 حتى الآن ويرتبط حجم المدينة ارتباطاً كبيراً بضرورة البيئة المجاورة وتوزيع المناطق السكنية وقطاعات وأحياء المدينة.

فضلاً عن ذلك أن المجتمع السكاني له أهمية كبيرة بشكل عام إذ يعطي انطباعاً مباشراً عن أهمية المدينة كمركز حضري وحضاري كما أنه يرتبط بوظائف المدينة ارتباطاً كبيراً فكلما زاد حجم السكان كلما تعددت الوظائف في المدينة، ولمدينة بغداد أهمية اقتصادية وصناعية وطرق نقل ومواصلات وغيرها من الخدمات والبنى التحتية. وأيضاً للعوامل التاريخية دور بارز في البعد الزمني والاستيطاني وآثاره في تباين التوزيع والكثافة السكانية فيها وتوجد أيضاً عوامل سياسية حيث تدخل سياسات الدول وقوانينها وتنظيم حركة السكان منها وإليها كعوامل تلعب دوراً في تباين توزيع السكان

(*) هذه المعلومات مستقاة من العمل الميداني لمجتمع الدراسة.

وعوامل ديموغرافية وبالإضافة إلى ذلك أن الخواص الديموغرافية من الهرم السكاني وحالات التكوين الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وما تعكسه من نسب في معدلات النمو والزيادة الطبيعية ودوافع الهجرة إليها كانت لها آثار في تباين التوزيع ومعدلات الكثافة السكانية. كل هذه العوامل ساعدت على جعل مدينة بغداد من المدن المهمة وكذلك ساعدت على تنشيط موقعها المركزي الذي جذب وما زال يجذب السكان مما يفسر بقاء المدينة برغم كل الكوارث البشرية والصيغة التي تعرضت لها عبر تاريخها الطويل مما أصبحت بغداد تشكل عامل جذب لسكان العراق من مختلف المدن والهجرة إليها مما أدى إلى ظهور الكثافة السكانية في المدينة ومن ثم تحولت إلى عجز سكني حاد وغريب فيها. لقد نتج عن النمو السكاني في مدينة بغداد أن نمت الأحياء السكنية وازدادت الكثافة السكانية العالية بشكل عام في أحيائها المختلفة مما نتج عن آثار سلبية على واقع المدينة بالإضافة إلى ذلك مع تبدل نمط التوزيع السكان فيها أيضاً وبدأ الضغط يزداد على الخدمات التي تقدمها المدينة لسكانها وقد ضاعفت هذا من مشاكلها ولهذا لقد ارتفعت الكثافة في مدينة بغداد في عام 1997 حيث كانت (4789) شخصاً في الكيلو متر الواحد في عام 2009 بلغت الكثافة السكانية الإجمالية (7582) شخصاً في الكيلو متر الواحد. بالإضافة إلى ذلك هناك اختلافات كبيرة بين المناطق السكنية الموجودة منها والمناطق القديمة المكتظة بالسكان (كثافة عالية جداً) ومنها المناطق ذات الكثافة الواطنة جداً. أن هذا التفاوت والاختلاف في الكثافة السكانية للمناطق أثره في طبيعة السكن ونوعية البيئة ولاسيما من ناحية توفير المستلزمات الأساسية التي تتطلبها الحياة الحضرية.

فضلا عن ذلك أن عدد العوائل في منطقة الحرية يكون في الوحدة السكنية قد يصل إلى أكثر من (3) عوائل في الوحدة السكنية الواحدة في البيت الذي مساحته 180 متر مربع في الوقت الذي يكون حجم العائلة لا يقل عن (7) أشخاص في حين مناطق أخرى تكون الوحدة السكنية تكون مساحتها كبيرة نوعاً ما ومكونة من عائلة واحدة صغيرة الحجم وعدد أفراد العائلة لا يزيد على (5) أشخاص ولهذا تكون الكثافة السكانية العالية جداً في مدينة الحرية لأسباب عديدة منها أن العلاقة بين عدد السكان في المنطقة ومساحة الأرض التي يشغلها، وبناءً على ذلك فإن تلك العلاقة غير متكافئة في أغلب المناطق في مدينة بغداد وهذا اعتمدت على مستويات الدخول والخلفية الاجتماعية والحضرية للسكان وغيرها من العوامل الأخرى. والشئ الآخر تميزت مدينة بغداد بالنمو السكاني السريع نتيجة للنمو الطبيعي والهجرة من الريف والمناطق الحضرية الأخرى هذا النمو السريع يوازيه نمو بطيء في عدد الوحدات السكنية مما دفع إلى نشوء الوضع الحالي في المدينة بالإضافة إلى ذلك أن عدم التكافؤ في توزيع السكان وتداخل الوظائف السكنية مع الوظائف الأخرى وحركة السكان المستمرة بين المناطق السكنية أدى إلى عدم الانتظام في الكثافة السكانية وكذلك في التفاوت على هول الخدمات الضرورية. ومع هذا وجد أن للخلفية الحضرية والثقافية للمواطنين تأثيراً على الكثافة من ناحية ومدى تحقيق

الكثافة المثلثي لأن العديد من سكان مدينة بغداد هم من أصل ريفي ولا تلاؤمهم البيئة الحضرية فضلاً عن مستوياتهم الاقتصادية إذ أن أغلبهم من ذوي الدخل المنخفض وهم الذين يستغلون المناطق السكنية القديمة وينتج عن الكثافة العالية آثار وسلبات على المجتمع بشكل عام سواء كانت هذه الآثار في البيت أو الشارع وكل واحدة منها لها مشاكل مثلاً على صعيد البيت تحدث مشاكل عائلية جراء تعدد الأولاد والزوجات داخل المنزل الواحد أي (الوحدة السكنية) وبالتالي تكثر المشاكل داخل العوائل بشكل عام أما بالنسبة للشارع فنلاحظ مؤخراً تزايد أعداد السيارات بكثرة في الآونة الأخيرة في الشوارع وحصول الاختناقات المرورية وبالتالي تحصل بعض المشاكل بينهم. وبالتالي انعكست كثافة السكان خلقت مجتمع حاد الطباع سريع الانفعال. وكذلك وجود عدد كبير جداً من الشوارع المغلقة بسبب الإجراءات الأمنية التي تتخذها الحكومة وهناك شوارع رئيسية مهمة وقد تكون مغلقة فتحدث النتيجة نفسها لذلك ينبغي على أفراد المجتمع الانتباه لهذه الحالة ومعالجتها. وهناك إشارة أخرى مهمة تعطي أفراد مجتمع الحرية تمسكهم بواقع المنطقة بالرغم من وجود المشاكل المتراكمة فيها. فكلنا نعرف أن العديد من سكان هذه المنطقة هم من الموظفين والموظفات وروادها من الطبقة المتوسطة والفقيرة التي تتراوح دخولهم ما بين العالية نسبياً أو الوسطى تحديداً وتسمح لهم قدرتهم الشرائية إلى السيارات أو شراء بيت حتى لو كانت مساحة ذلك البيت صغيرة لذلك ترى أن الدار الواحدة تصبح الذي مساحته (180) متر مربع إلى اثنين أو ثلاثة كل قسم (60 متر مربع) وهذا كلام تحليلي واقعي بالإضافة إلى ذلك عدم وجود مساحات خضراء كالحديقة والمنتزهات في الدور السكنية انعكس الحال نفسه حيث تفتقد أغلبها لحوائط منزلية بسبب صغر مساحة البيت واستعمال مساحة البيت لأغراض أخرى. ولعل أبرز المشاكل التي تواجهها المنطقة بسبب الاكتظاظ السكاني العالي نتج عن سوء التعايش الاجتماعي بين أبناء الأزقة والمحلات فيما بينهم مما أدى إلى ضعف العلاقات الاجتماعية في الآونة الأخيرة مع وجود الضغط العالي على صعيد الخدمات الإدارية والفنية تجاه المنطقة بشكل عام بالإضافة إلى ذلك وجود العامل المهم والأخطر له أثره في زيادة سكان مدينة بغداد ويرتبط هذا العامل لمجموعة من العوامل المبينة لحركتها سواء كانت عوامل طرداً أو عوامل جذب فمدينة بغداد بما توفره من خدمات وفرص عمل من خلال زيادة النشاط الاقتصادي (الصناعي والتجاري) فيها شجعت على استمرار تدفق الهجرة إليها من سكان المناطق الريفية وحتى الحضرية في المدن الأخرى التي تعاني من قلة فرص العمل وتخلف الخدمات وهذا أدى زيادة حجمها بشكل يفوق مثيلاتها من المدن الأخرى في البلد فهي لا تزال تستقطب إليها أفواج المهاجرين متجاوزة عامل المسافة والبعد وهذا أثر على بنية المدينة ووظائفها بشكل لا يمكن تجاهلها ويبرز عامل الهجرة في نمو المدينة بما لها من إمكانيات اقتصادية واجتماعية وإدارية وما حقته من ارتفاع في مستوى المعيشة وما توفره من خدمات شجعت على استمرار تدفق الهجرة إليها من سكان المناطق الأخرى.

وما تزال مدينة بغداد يدخلها اعداداً كبيرة من المهاجرين النازحين من محافظات العراق المختلفة مما اثر على بنيتها الوظيفية والمورفولوجيا بشكل كبير وبدأت الهجرة كظاهرة بارزة ومشكلة متنامية منذ الحرب العالمية الثانية في تلك الفترة ما بين عقدي الخمسينيات والستينات من القرن العشرين حيث أصبح أكثر من نصف مساكن مدينة بغداد عبارة عن أكواخ وحدائق أقامها المهاجرين بشكل غير قانوني وقد ازيلت بعض هذه الأكواخ لتحل محلها بيوت ومساكن ثابتة. وهذا يدل أن معظم المدن عندما ينمو عدد سكانها فأنها تتوسع حسب موقعها الجغرافي وأن مدينة بغداد قد نمت بشكل كبير بعامل الزيادة الطبيعية وعامل الهجرة وأن عجز الرصيد السكاني عن تلبية الحاجة السكنية المتزايدة خصوصاً المهاجرين إلى بغداد مما أدى إلى ظهور عدد كبير من الأكواخ والصرائف حول المناطق السكنية في بغداد بجانب الكرخ والرصافة.

2- المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية الناجمة عن الاكتظاظ السكاني

أ- المشكلات الاجتماعية وتتضمن

● مشكلات في التنشئة الاجتماعية:

ظهرت في الفترة الأخيرة مشاكل اجتماعية جراء الظروف القاهرة التي يعاني منها البلد بسبب الظروف الأمنية الراهنة وعدم الاستقرار الاجتماعي. ومن الطبيعي أن تمر الأسرة بمشاكل متنوعة وتعرض إلى أزمات ونزاعات مختلفة ومتنوعة ولاسيما في بداية تكوينها لكن الأمر يزداد سوءاً عندما تكبر الأسرة ويزداد عدد أفرادها حيث تنتسج بينها وبين بقية أفراد الأسرة الذين يعيشون معها داخل المسكن وكذلك بين الأبناء أنفسهم. مما يجعل الخلافات والنزاعات أمراً مألوفاً. وتختلف المشكلات من أسرة إلى أخرى في حدتها وقوتها، وكذلك في طريقة حلها. فزيادة حالات الاكتظاظ المنزلي ينجم عنه عدد كبير من المشكلات الاجتماعية والتي تؤثر من دون شك على طبيعة العلاقات الاجتماعية فيما بين الأفراد، فضلاً عن تأثير عملية التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي بالعدد المتزايد من الأبناء الذين هم في حاجة ماسة إلى رعاية كافية وصحية أو اجتماعية أو اقتصادية وغيرها ومن أبرز المشكلات الاجتماعية الخطيرة الناجمة من ظاهرة الاكتظاظ المنزلي هي عملية التنشئة الاجتماعية والعامل الأهم هو الأسرة لها دور كبير في التنشئة الاجتماعية لكنها ليست الوحيدة فتوجد جوانب أخرى حيث توجد المدرسة ووسائل الإعلام والمؤسسات الأخرى. فالتنشئة الاجتماعية تعد من المهام التي تناط بالأسرة وهي من المهام الرئيسية لها وعن طريق الأسرة يتم نقل الثقافة إلى الأفراد فالأسرة هي المؤسسة الأولى التي يعيش فيها الطفل وهي المحيط الإنساني التي يتم في تنشئة أساليب السلوك وتوصف الأسرة بأنها المهد الأساس لرعاية الطفل وتربيته وفق العادات وأعراف وقيم الأخلاق ودين المجتمع الذي ينتمي إليه. فإذا كانت الأسرة تخلو من المشكلات سوف ينعكس هذا على القيام بوظائفها بصورة طبيعية. أما الأسرة التي تعيش تحت ضغوط مختلفة ككبر حجمها وزيادة الخلافات فيما بينها سيؤثر هذا على

الوظائف التي تنطاط بها. ومن هذه الوظائف عملية التنشئة الاجتماعية كذلك يؤدي كبر حجم الأسرة الدور الرئيس في اختلال أو ضعف عملية التنشئة الاجتماعية بسبب كثرة عدد الأفراد والضغوطات التي يتعرض لها الأب. ولاسيما إذا كان مستوى معيشتهم متدنياً جداً. ويشير البحث إلى أن عملية التنشئة الاجتماعية قد تأثرت أو ضعفت نوعاً ما بسبب حالات الاكتظاظ المنزلي المسيطرة على أغلب الأسر في مدينة الحرية بشكل عام.

وهناك عوامل داخلية وخارجية تؤثر في عملية التنشئة الاجتماعية ومن ثم على الشخص بأسرته مثل الدين ونوع العلاقة الأسرية والطبقة الاجتماعية والوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسرة ومستواها التعليمي والثقافي. فضلاً عن العوامل الخارجية كالمؤسسات التعليمية وجماعة الرفاق ودور العبادة. وهذا يعني أن لكل مجتمع من المجتمعات له ثقافة خاصة المميزة له وطريقة خاصة به. فلذلك أن ثقافة المجتمع تؤثر بشكل أو بآخر في عملية التنشئة الاجتماعية وفي رسم ملامح شخصية الإنسان. أما الأسباب المسؤولة عن ضعف عملية التنشئة الاجتماعية فثمة أسباب عديدة يذكرها مجتمع البحث حول هذا الموضوع منها أولاً (بأن كثرة عدد الأبناء يؤدي إلى ضعف عملية التنشئة الاجتماعية وهذا المسبب جاء بالتسلسل المرتبي الأول). وثانياً (كثرة المشاحنات والخلافات داخل الأسرة). وثالثاً (وهناك من يعتقد بأن تدخل الأقارب في عملية التنشئة الاجتماعية قد يؤدي إلى ضعفها). ورابعاً (هو تأثير المحيط الاجتماعي الذي تعيش فيه الأسرة). وهناك سبب آخر هو (انشغال الأب والأم لتوفير مستلزمات العيش للأسرة الأمر الذي أدى إلى ضعف في عملية التنشئة الاجتماعية) جاء بالتسلسل الخامس والأخير.

وهذا يعني أن الاكتظاظ السكاني تأثير واضح على عملية التنشئة الاجتماعية ومن ثم على حالة الاندماج للشخص داخل أسرته مما يسبب ضعفاً في تحقيق غايات العمل التربوي على مستوى العائلة الصغيرة ويؤدي الاكتظاظ بدوره إلى تفاقم العنف الأسري الناتج عن الضغط الكبير من ضيق المكان والنسبة العالية في عدد أفراد الأسرة الواحدة فالأشخاص في ظل هكذا حالات قولا تعمل تأثيرات التنشئة الاجتماعية فيهم وربما تتغير أهداف العملية التربوية بأسلوب معاكس أي أن تأثيرات الواقع المتجسدة في زيادة عدد أفراد الأسرة بشكل مفرط تكون أكثر وقعاً من مؤثرات عملية التنشئة الاجتماعية الأمر الذي يعمل على وجود خلل في ظاهرة الاندماج الأسري وضعف في الهوية الشخصية الاجتماعية أي أن الاكتظاظ هو العامل الأساس في مواضيع التأثير الأسري للمشكلات الاجتماعية كالجريمة والتسول وجنوح الأحداث.

● مشكلات في الضبط الاجتماعي

من المشكلات الاجتماعية التي يساهم الاكتظاظ المنزلي في بروزها هي المشكلات المتعلقة بالضبط الاجتماعي أي الوسائل والأساليب التي تستطيع الأسرة بواسطتها أن تجعل أفرادها يخضعون للقواعد الموضوعية أو يستحبون لها بشكل طوعي. وأن لكل حياة اجتماعية تركز بالضرورة على شيء من التنظيم وأن كل تنظيم يتضمن بالضرورة

نوع من الضبط وأن فكرة الضبط تتضمن التدخل والسلطة والقوة والسيطرة، فالضبط يعد آليات للدفاع عن كيان الأسرة وتفككها يستخدمها الأب والأم على الأطفال. إلا أن هذه الوسائل التي تستخدمها الأسرة للسيطرة على أبنائها قد تتأثر بشكل ملحوظ بحجم الأسرة. فكلما ازداد حجم الأسرة كلما ضعفت نوعاً ما هذه الوسائل. فالأسرة الصغيرة يتسنى لها أن تمارس وسائل ضبط قوية على أفرادها على عكس الأسرة الكبيرة التي قد ينشغل الأبوان بالأمور المعيشية أو الوضع السيء الذي تعيشه أسرتهن ومن ثم تضعف الأساليب التي يستخدمونها للسيطرة على أبنائهم. ويبدو لنا أن (الاكتظاظ المنزلي) في مجتمع مدينة الحرية قد أثر على عملية ضبط الأسرة لأبنائها وأدى إلى ضعف في أساليب الضبط الاجتماعي لدى بعض الأسر. هناك من يعتقد أن الاكتظاظ المنزلي ساهم في ضعف أساليب الضبط الاجتماعي داخل الأسرة المكتظة. وهناك من يعتقد أيضاً أن الاكتظاظ المنزلي لم يسهم في ضعف أساليب الضبط الاجتماعي، أي أن هناك سيطرة أبدية داخل الأسرة. فالأسرة مهما كان تحدد أفرادها فإن مستوى تأثير السلطة الأبوية يبقى فاعلاً ومؤثراً ومن ثم لم يسهم الاكتظاظ في ضعف أساليب الضبط الاجتماعي. أما أسباب ضعف أساليب الضبط الاجتماعي في الأسر المكتظة فهي كثيرة ومتعددة منها: أولاً (بسبب كثرة عدد أفراد الأسرة داخل المنزل) أي أن حجم الأسرة الكبير يؤثر تأثيراً كبيراً في ضعف أساليب الضبط التي يمارسها الأب والأم على الأبناء ولا سيما إذا كانت مساحة المسكن صغيرة حيث يضطر الأطفال للخروج إلى الشارع ويقضوا فيه معظم وقتهم نتيجة للزخم السكاني في المسكن الأمر الذي يؤدي إلى عدم متابعة الآباء لأبنائهم بصورة جيدة). ثانياً (سبب تدخل الأقارب في شؤون الزوجين) وهذا نلاحظه في الأسر الممتدة التي تتكون من عدد من الأسر حيث تؤثر آراء الأهل والأقارب على آراء الأب ولا سيما ما يتعلق بمسؤولياته تجاه أسرته ومن ثم قد يجد الطفل من (جده أو عمه أو عمتة) الساكنين معهم وسيلة تنجيته من الأساليب التي يستخدمها الأب في ضبط سلوكه). ثالثاً (سبب ضعف السيطرة والرقابة الأبوية على الأبناء) وهذا السبب مرتبط وظيفياً بالأسباب السابقة والتي كانت تشير إلى ضعف الأساليب المتبعة من قبل الآباء (على الأبناء). رابعاً (أما الصعوبات الإدارية لدى الأب والأم على الأبناء) أي أن إدارة الأب والأم لأسرتهن سوف تواجه صعوبات كثيرة نتيجة العدد الكبير لأفراد الأسرة والذي لم يحسب له من قبل الأب والأم نتيجة الإفراط في الإنجاب الأمر الذي أثر نوعاً ما في أساليب السيطرة على الأبناء). خامساً (غياب الأب عن الأسرة بسبب ظروف عمله)، أي أن الأب يقضي معظم وقته خارج المسكن في سبيل توفير أسباب العيش لهذا العدد الكبير من أفراد الأسرة ومن ثم سوف يبتعد عن متابعة أولاده لمدة طويلة جداً. مما يحمل الأم المسؤولية في تربية النشئ من أطفالها مما ينعكس على عملية السيطرة على الأبناء)، وهناك أسباب أخرى تؤدي إلى ضعف أساليب الضبط الاجتماعي وهي تأثير المجتمع والشارع والمدرسة والأصدقاء وكلها عوامل تؤثر على أساليب الضبط التي تمارسها الأسرة على أبنائها.

وبهذا يؤدي الاكتظاظ الأسري من خلال زيادة عدد الأفراد إلى صعوبات تنتاب عملية السيطرة على الأفراد ومن ثم إلى إضعاف ظاهرة السلطة فيها فتبدو الأسرة وكأنها مجتمع فوضي إذ لا رئاسة مركزية تمارس أدوارها على الأشخاص بحيث تعطي قيمة سلطوية واجتماعية وتحديداً في عملية صناعة القرار أو تنفيذه فأن كل شخص في النهاية يودي إلى تشتت الآراء وامتزاجها وعدم فاعليتها لذلك يعد الاكتظاظ عاملاً بارزاً في انحلال الوضع الأسري وتفككه لضياع الفرد ضمن نطاق العائلة الأكبر وأن مفهوم السلطة الاسرية له أهدافه التي تتجسد في الحفاظ على العلاقات داخل الأسرة عن طريق الممارسة الطوعية أو الاختيارية في قبول آراء الآخرين أو رفضها وكذلك القرار الأسري بغض النظر عن مدى توافقه أو عدم توافقه مع مصالح بقية الأفراد ففي الحالتين ثمة إحساس نفسي وشعور اجتماعي يفرض وجوده من أجل مساهمة الأهداف الاجتماعية العليا ضمن إطار حركة المجتمع.

● المشكلات الزوجية

تعاني الأسرة في الكثير من المجتمعات من الخلافات الزوجية التي تهدد كيان الأسرة وتدنق ناقوس الخطر عن وجود خلل في العلاقة بين الزوجين والتي أدت بدورها إلى مشكلات أكبر مثل الانفصال والطلاق, إذ ليست هناك حياة زوجية لا يتخللها بعض المشكلات من حين لآخر فالاختلاف ظاهرة طبيعية تحدث في جميع العلاقات الإنسانية نتيجة لحالة التوتر وعدم الاستقرار والاضطراب بين الزوجين وأهم عوامل الخلافات الزوجية هي:

- انعدام التواصل بين الزوجين:

الاتصال هو أي فعل فردي بحيث في إطار العلاقات المباشرة أو غير المباشرة مع الآخرين والتي تساعد على تبدل الآراء بين الأفراد فمن أهم أسباب المشكلات الزوجية انعدام التواصل بين الزوجين وأهم العوامل ضعف التواصل هو عدم الثقافة والوضوح في عرض أفكارهم والتعبير عن مشاعرهم للآخرين كما يقولان شيئاً ويظهران شيئاً آخرأ وأن يفعلان شيئاً وهما يهدفان شيئاً ولعدم التواصل بين الزوجين أسباباً كثيرة ولاسيما في الأسر الكبيرة الحجم ذات الامكانيات المادية المحدودة والتي لا تستطيع أن توفر متطلبات الحياة لأبنائها فمثل هذه الأسر سوف يكون الزوج أو الزوجة أحياناً منشغلين بتوفير المستلزمات الضرورية لأبنائهم ومن ثم سوف يؤدي الأمر إلى أن يتناسى الزوجان دورهم كزوجين مما يؤدي إلى انعدام التواصل بينهما لفترات طويلة بفعل الظروف المحيطة بينهم ومن أهمها زيادة الإنجاب بصورة غير مخطط لها إذ لا يتلاءم مع الحالة الاقتصادية التي نعيشها مثل هذه الأسر ومن ثم انعدام التواصل يؤدي إلى سوء التفاهم بين الزوجين فكثيراً ما يحدث الزوجان معاً لكن في الحقيقة لا يستمعان بإمعان لما يقوله الآخر.

- تدخل أهل الزوجين

أن من أهم عوامل سعادة و شقاء الأسرة تدخل أهل الزوجين فبعض المجتمعات تميل إلى التضحية برغبات الفرد في سبيل مصلحة الأسرة لذلك يحرص الأهالي في المجتمعات التقليدية على حسن اختيار زوجة الابن لأنها تصبح جزءاً منهم في المستقبل وفي مقابل ذلك إذا لم يتقبل أهل زوجة الابن فأنهم يسيء معاملتها وسيخلقون المشكلات لها مما يؤدي إلى الطلاق لذلك فإن تدخل أهل من العوامل المهمة التي تهدد كيان الأسرة ومستوى استقرارها وبكثر تدخل أهل في المجتمعات التقليدية التي لا تفرق بفكرة الخصوصية والفردية فيرى كبار السن في هذه المجتمعات أن من حقهم بل من واجبهم التدخل بالنصيحة والمشورة لأبنائهم وفي كيفية تربية أبنائهم، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث بعض المشكلات الزوجية.

ب- المشكلات الاقتصادية الناجمة عن الاكتظاظ السكاني

● المشكلات الاقتصادية:

سوف نذكر ونركز على مشكلتي الفقر والبطالة لكونها من أبرز المشاكل التي تعاني منها الأسرة والتي تعيش في ظل الظروف السكنية السيئة المتمثلة بضيق المسكن وكبر حجم الأسرة. ومن هذه المشكلات:

- الفقر:

يعد من أبرز المشكلات الاقتصادية المرتبطة بكبر حجم الأسرة هي مشكلة الفقر الناجمة عن كثرة الإنجاب ومحدودية الدخل، إذ تعاني الأسر الفقيرة عادة من مشكلات كثيرة تتمثل سبباً بمسائل التربية والتعليم وتردي الأوضاع الصحية وارتفاع نسب الجهل والامية. فالعديد من الثورات الاجتماعية والسياسية الكبرى في التاريخ الإنساني كان الفقر أحد أسبابها الرئيسية كم يقول العالم أرسطو ((الفقر هو مولد الثورات والجدلية)) كما أن تراثنا الإسلامي هو حاف بالطروحات والتطورات حول هذه لظاهرة وما تخلقه من تبعات حيث نجد المقولة الشهيرة للإمام علي بن أبي طالب (ع) ((لو كان الفقر رجلاً لقتلته)). وترجع مشكلة الفقر إلى ثلاث عوامل أساسية أهمها:

✚ إنجاب عدد كبير من الأطفال لعائلة ذات دخل شهري محدود.

✚ البطالة.

✚ وقوع الحوادث المفاجئة لرب العائلة في إثناء عمله كمرضه أو وقوع الحوادث غير المتوقعة له خلال قيامه بالعمل الأمر الذي يعرضه للبطالة ويقطع مصدر العيش عن عائلته.

وهذا يعني أن الفقر بعده الحالة التي لا يكفي فيها دخل الأسرة عن إشباع حاجاتها الأساسية المتغيرة للمحافظة على بنائها المادي والنفسي والاجتماعي وما له من نتائج خطيرة على الصحة ونوع الثقافة السائدة في حياة الأسرة ومدى ما يتوفر لها من فرص التعليم والفقر قبل أي شيء هو الذي يحرم الأسرة من المشاركة الاجتماعية وبصفة خاصة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

لذلك فإن الفقر يؤدي مشكلات اجتماعية تتجلى في سوء الأحوال الصحية والغذائية وانخفاض المستوى التعليمي والنزوع إلى العنف والانحراف والجريمة، فقد أظهرت عدد من الدراسات في مجال علم الاجتماع أن هناك عوامل ترتبط بالانحراف والجريمة داخل محيط الأسرة بسبب الفقر وكبر حجم الأسرة وشدة التزام وضيق المنزل والتفكك غير المباشر وغياب الأب والهجرة وغيرها.. وبذلك تنتشر فيها ما يسمى بـ (الجرائم من ذو ضحايا) كالنسول والتشرد والبقاء وبالتالي يؤدي إلى ضيق المسكن والكثافة السكانية وقلة الدخل ولهذا يعد الفقر من الأسباب المباشرة في تشرد الأطفال وتسربهم من الدراسة ودخولهم في سن مبكرة إلى سوق العمل. وهذا يعد آفة اقتصادية واجتماعية مدمرة لإنسانية الإنسان وقاهرة له.

وبما أن الأسرة هي أحد منابع ثقافة الطفل من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، لذا سوف يتأثر الأبناء بالفقر كظاهرة اقتصادية واجتماعية عن طريق الأسرة وهذا ما يمكن ملاحظته في مجتمع الدراسة، إذ يرتبط الفقر بالأسر المكتظة وأحياناً يكون الفقر أحد أسباب زيادة نسب الاكتظاظ داخل المنزل وقد يكون نتيجة له ففي الحالة الأولى أن الأسر ذات المستوى المعيشي المتدني والتي يسيطر عليها الفقر بصورة واضحة سوف تعتمد إلى كثرة الإنجاب إذ يعتقد هؤلاء أن زيادة عدد أفراد الأسرة سوف يساهم مستقبلاً في إنقاذ الأسرة من الفقر الذي يخيم عليها. وذلك عندما يصبح الأبناء قوى عاملة تستطيع أن تسد جزءاً من احتياجات الأسرة ولا سيما إذ كان هؤلاء الأبناء من الذكور وربما يكون زيادة أو كثرة الإنجاب قد تؤدي إلى إنقاذ بعض الأسر من حالات الفقر، لكنه سوف يساهم في ارتفاع نسبة الاكتظاظ داخل الأسر ومن ثم تزداد المشكلات الأسرية الأخرى التي تم الإشارة إليها سابقاً. أما في الحالة الثانية فعندما يزداد حجم الأسرة بصورة كبيرة لا يستطيع هذا العدد من توفير مصادر الرزق للأسرة الفقيرة فسوف يزداد الأمر سوءاً ويزداد الفقر أي أن الحجم الأسري الكبير يساهم أيضاً في حصول حالات الفقر داخل الأسرة فأحياناً يكون الفقر سبباً لحصول الاكتظاظ السكني بشكل عام وأحياناً يكون نتيجة له.

من المشكلات الأخرى التي ظهرت في المدة الأخيرة بسبب ظروف الفقر هي مشكلة الأحياء العشوائية التي أنشأت في أطراف مدينة الحرية منها نذكر حي السلام حديث التكوين نتيجة زيادة حالات الاكتظاظ المنزلي وتدهور الأوضاع المعيشية بالشكل التي لا تستطيع الأسرة توفير السكن اللائق لأفرادها. إذ تعاني هذه الأحياء السكنية من تدهور واضح في الخدمات الصحية والاقتصادية والتربوية وهذا يعني أن الاكتظاظ المنزلي كان سبباً لانتشار هذه الأحياء بشكل عام.

- البطالة:

تعرف البطالة على أنها الحالة التي يجد الفرد فيها نفسه بدون عمل يحصل عليه دخلاً مجزياً رغم أن يعتبر من ضمن قوة العمل الموجودة في البلاد. فالبطالة ظاهرة عامة توجد في كل المجتمعات الإنسانية إلا أنها تختلف من حيث النسبة أو الحجم في هذا

المجتمع أو بحسب الظروف القائمة سواء تلك التي تتعلق بمستوى التنمية الاقتصادية أو الظروف السياسية أو الأوضاع الاجتماعية.

وتعد البطالة من أبرز المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الأهالي في (مدينة الحرية) إذ تؤدي البطالة دوراً أساسياً في حياة الأسر، إذ أن وجودها يعني تعطيل لمصادر العيش والتوقف عن مسؤولية إعانة الأسرة وسد احتياجاتها الضرورية، وهنا ترتبط البطالة بظاهرة الفقر ارتباطاً وثيقاً إذ يغدو إحدى علامتها المميزة وتكون البطالة سبباً في تدهور العلاقات الأسرية بين الزوج والزوجة وبين الأب والأبناء أو بين الأبناء أنفسهم، فانتشار البطالة يعني عجز الأسرة عن توفير أبسط مستلزمات الحياة الضرورية لأبنائها، فضلاً عن أن البطالة تعمل على ازدياد حالات الاضطرابات النفسية التي يعاني منها الشخص العاطل عن العمل، ومن ثم سوف تساهم هذه الاضطرابات في ارتفاع نسبة المشكلات الأسرية واضحة جداً ولقد ساهم الاكتظاظ المنزلي في ارتفاع نسب البطالة الاجتماعية بشكل عام من خلال دراستنا الميدانية (لمدينة الحرية).

وعند الحديث عن مصادر البطالة فإنه يؤثر على طبيعة البناء الاجتماعي القائم للسكان فكثر الشباب في مجتمع ما قد يشير إلى درجة من عدم الاستقرار في سوق العمل إذ يقضي هؤلاء فترة مهمة من حياتهم للتأهل لممارسة العمل الذي يلبي حاجاتهم وينسجم مع امكاناتهم ويمكنهم من مواجهة مستلزمات الحياة ويساعدهم على المزيد من التفتح والنمو لامكاناتهم وكفاءاتهم وتميل النساء أيضاً إلى عدم الاستقرار في سوق العمل وبخاصة عندما تكون في سن الانجاب ورعاية الأطفال إذ تضطر أعداد كبيرة منهم إلى ترك العمل للتمتع بإجازة الحمل والأمومة أو مواصلة العمل في المنزل للقيام بأعباء الأسرة. وقد ترتفع نسبة البطالة في حالات ما بعد انتهاء الحروب والأزمات على الصعيد الداخلي أو الخارجي على حد سواء كأن تزداد نسبة البطالة في المجتمع نتيجة الكساد الاقتصادي أو انعدام الاستقرار السياسي أو نتيجة الدخول في نزاعات حدودية أو إقليمية أو دولية.

وتنطبق صفة البطالة على الأشخاص الذين لا عمل لهم في وقت ما على الرغم من قدرتهم واستعدادهم للعمل خلال مدة معينة ويرى كثير من علماء الاقتصاد أن معدل قياس البطالة هذا ينبغي أن تضاف إليه فئتان الفئة الأولى (العاملين المحبطين) وهم الراغبون في العمل غير أنهم بلغوا مرحلة اليأس من العثور عليه. أما الثانية فهي فئة (المرغمين على العمل الجزئي بعض الوقت وهم الراغبون في العمل على أساس التفرغ غير أنهم لا يجدونه بالإضافة إلى ذلك أن مجيء العمالة الأجانب إلى مدينة الحرية وبغداد بشكل عام أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب بسبب رخص أجورهم اليومية والشهرية ليس على أساس خبرتهم وكفاءتهم أو مهارتهم الفنية أو الإدارية... فالبطالة في الأسر الكبيرة تؤدي في أحيان كثيرة إلى عدم توافر المستلزمات الضرورية مما يلقي بظلاله على مجمل فعاليات وأنشطة الأسرة وتوتر تأثيراً مباشراً في عدم قيام الأسرة في أدائها لوظائفها فقد لا تستطيع الأسرة أن تقوم بمعالجة بعض الأمراض التي قد تتعرض لها أبنائها وذلك لبطالة رب الأسرة وقد لا نستطيع توفير

المواد الغذائية الكافية للأنباء وقد لا نستطيع أيضاً توفير السكن الملائم للأنباء وربما كانت البطالة المؤدية إلى الفقر من أهم الأسباب التي دعت الكثير من أبناء (مجتمع مدينة الحرية) إلى السكن في المناطق العشوائية وذلك لرخص الإيجارات وتوافر المساكن الرخيصة الثمن. وهذا يعني أن البطالة قد تدفع الأسرة إلى تشغيل أبنائها الصغار في سن مبكرة والعمل في أي مهنة كانت (تجارة، حذادة، عامل تنظيف) وغيرها مما يؤدي إلى انقطاعهم عن الدراسة وربما اختلاطهم بأبناء السوء وضياع مستقبلهم الدراسي والعلمي ونسب البطالة أيضاً هبوط معنويات الأسرة وتجعل الأسرة تشعر بأنها غير قادرة على أداء مهامها ووظائفها للأفراد والمجتمع على حد سواء الأفراد أو الأسرة التي تتعرض إلى مشكلة البطالة فتعد بأنها غير قادرة على خدمة الأفراد وتلبية متطلباتهم القريبة والبعيدة وأنها عاجزة على حل مشكلاتها فضلاً عن أنها ترى بأن الحالة الاقتصادية التي فيها لا تجعلها مؤهلة لخدمة الأفراد أو سد متطلباتهم المادية وحر المادية.

وساهمت عوامل عدة على مدى العقود الثلاثة الماضية في رفع معدلات البطالة في العراق منها الزيادة السكانية في كثير من المناطق، عدم التناسق بين متطلبات سوق العمل لمهارات المنخفضة، وكذلك قرارات الدولة بعدم تعيين الخريجين في الوظائف العامة وقلة فرص العمل في القطاع الخاص الضعيف لذلك فإن البطالة تؤثر تأثيراً كبيراً على حياة الأسرة والتأثيرات هنا تكون مادية وغير مادية لأنها تقطع سبل العيش الكريم على الأسرة لجماعة اجتماعية، وغير مادية لأنها تؤثر في حالتها المعنوية ووظائفها الاجتماعية والأخلاقية والدينية لذلك على الدولة الانتباه لهذه الحالة للقضاء على البطالة لأنها أساس المشكلات التي تواجه المجتمع والتي بدورها تؤدي إلى مشكلات الفقر والمرض والامية والتسول وجنوح الأحداث وتفكك الأسرة والتشرد لذلك لابد من تنشيط القطاع الخاص وأحداث تغييرات جذرية لطالبي العمل عن طريق زجهم في دورات تدريبية حقيقية من أجل بنية المجتمع المتطور.

ج- المشكلات النفسية الناجمة عن الاكتظاظ السكاني

● المشكلات النفسية:

أن أهم ما يميز الأسرة السعيدة هو قدرتها على التكيف النفسي الذي يتضمن مشاعر المحبة والألفة بين أفراد الأسرة الواحدة، والمشكلات التي تتعرض لها الأسرة مهما كانت طابعها اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي لها مردودها النفسي الذي ينعكس على بعض أو جميع أفراد الأسرة سوف نتناول بعض المشكلات النفسية غالباً ما تلازم الأسرة كبيرة الحجم منها.

- الصراع والتصادم بين الأسر:

أن الصراع يعني الكفاح من أجل أرضاء القوى ووجهات النظر المتقاربة أو الرأي الآخر المختلف وهو غالب ما يستلزم الإكراه والصراع بعداً واقعياً من إبعاد واقعا وحياتنا الاجتماعية على مستوى المجتمع الكبير أو على مستوى الأسرة واختلاف العلماء في نظرهم لوظيفة الصراع قتيماً للنظرة البنائية الوظيفية يعني الصراع إحداث نتائج

سلبية ضارة. ويمثل الصراع القيمي بين الأجيال إحدى السمات البارزة في مجتمع الدراسة نتيجة للتغيرات والتطورات الزمنية الحاصلة ويظهر بشكل واضح بالصراع الجيلي بين الآباء والأبناء فالأب يعد في نظر أبنائه سلطة ولا يمكن مخالفتها وهي قيمة اجتماعية وقد بدأت هذه القيمة تواجه مواقف جديدة نتيجة انتشار التعليم مثلاً. فالأبن المتعلم يحاول مناقشة والده في أمور حياته، ومن ثم فالثقافة التي يحملها الأب تختلف نوعاً عن ثقافة الأب. لذلك يحاول الأب إدارة مسؤوليات أسرته على أسس خاصة به تتلائم مع متطلبات العصر الحديث لذلك فإن الأب يعارض هذه القيم والأفكار التي يحملها الأبناء فالتغيرات التي حصلت في مدينة الحرية صاحبها كثير من الصراع بين القيم المعتاد عليها من قبل الآباء والقيم الجديدة للأبناء وهذا يؤدي بدوره إلى ظهور التوترات النفسية التي تسيطر على أسر الآباء والأبناء ومن ثم ظهور العديد من المشكلات الأسرية أي أن الاكتظاظ المنزلي يعمل على حدوث تصارع وتصادم بين أسر الآباء والأبناء.

- العنف الأسري:

تعد هذه المشكلات النفسية التي يمارسها بنسبة كبيرة جداً في الأسر المكتظة سواء كان هذا العنف ضد الزوجة أو ضد الأب أو ضد الأبناء، وقد ينشأ العنف بين الزوجين نتيجة لرغبة أحدهما في تغيير قواعد ومعايير العلاقة الزوجية بعد أن عاش في ظل هذه والقواعد والمعايير مدة من الزمن، فكبر حجم الأسرة وعدم استطاعة الأب توفير المستلزمات الضرورية التي تحتاجها الأسرة ومن ثم فشله في حل المشكلات التي تعاني فيها أسرته سوف يؤثر هذا بصورة كبيرة جداً على نفسيته نتيجة للضغوط التي يتعرض لها من خلال هذه الأزمات لذلك سوف يشعر بالاضطراب والتوتر جراء ذلك وسوف يتعرض لأي سبب من الأسباب. ومن ثم سوف يدفعه هذا إلى ممارسة العنف ضد الزوجة أو الأبناء في كثير من الأحيان. لذلك فإن كل شخص يكتسب ثقافته البيئية التي عاش فيها فشخصية الزوج هي المستبدة والزوجة عليها الطاعة وتنفيذ الأوامر لزوجها. إلا أن هذه النظرة لا يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة. إلا أن كبار السن لازال بعضهم محتفظين بهذا الأسلوب من التعامل. ويلاحظ أن العنف الأسري لا يمارسه الزوج فقط على زوجته بل نتيجة الاكتظاظ داخل المنزل قد يمارس الأبناء العنف ضد الأم، فالأم في مثل هكذا نوع من الأسر تعد الحلقة الأضعف في الأسر المكتظة فهي تقع تحت مطرقة الأب ومسؤولية الأبناء وتحملها للمسؤولية ولا تقل أهمية على مسؤولية الأب. وهذا يعني أن الاكتظاظ المنزلي يؤدي إلى عنف أسري ضد الأم حيث ما أشارته دراستنا الميدانية.

ويبدو أن نسبة العنف ضد الأب قليلة بالمقارنة مع نسبة العنف ضد الأم، وذلك لأن مجتمع الدراسة هو مجتمع أبوي يتمتع الأب بسلطة كبيرة في أسرته فهو مهاب من قبل أبنائه وعادة ما يتخلل تلك العلاقة الشعور بالخشية والخوف من بعض الأبناء، إلا أن هذا لا يمنع من وجود نسبة من الأبناء يمارسون العنف ضد آباءهم ولا سيما كبار السن الذين

فقدوا أي سيطرة أو سلطة لهم في حياة على أسرهم ويمثل العنف الأسري ضد الأبناء ظاهرة ملحوظة في الأسر المكتظة في (مجتمع مدينة الحرية) وتحديداً من قبل الآباء فالعبء الكبير الذي يتحمله الأب نتيجة للظروف المحيطة بالأسرة ومشكلاتها العديدة وكذلك الضوضاء التي تنتج العدد الكبير لأفراد الأسرة المكتظة وعدم توافر وسائل الراحة للأب داخل المسكن كل هذا سوف يكون دافعاً للأب لممارسة أساليب العنف ضد الأبناء ولاسيما صغار السن كما أن هذا الحال سوف يوقع بالأم إلى ممارسة العنف ضد الأبناء أيضاً كذلك يمارس العنف من قبل الأخوة الكبار ضد صغار السن في الأسر المكتظة وهناك شيء مهم أن ممارسة العنف ضد الأبناء في الأسر المكتظة ونسبة كبيرة جداً قد يدفع الأبناء لهجرة مساكنهم وقد يؤدي هذا الأمر إلى انحرافهم إذ يكونوا صيداً سهلاً لكثير من العصابات والجماعات الخارجة عن القانون. ومن ثم ارتفاع نسبة العنف ضد الأبناء من قبل الآباء والأمهات والأخوة سوف يؤدي بالنتيجة إلى التأثير على نفسياتهم بشكل كبير جداً، إذ يصاب الأبناء بحالات من الاضطرابات النفسية والعزلة وعدم الاندماج بصورة صحيحة مما يعمل كمؤشر على انخفاض المستوى العلمي للأفراد في الأسر ذات التصاعدية السكانية كذلك أن ضيق المسكن واكتظاظه بالأفراد وعدم وجود المكان للدراسة وإشاعة الضوضاء ساهم في انخفاض الإنجاز الدراسي والمستوى العلمي للفرد.

سابعاً: أزمة السكان والسكن وانعكاسها على الامن الوطني والاجتماعي

تعد أزمة السكان والسكن من اكبر المشاكل التي تهدد المجتمعات في بنائها العام ، ولاسيما المجتمعات النامية ومنها المجتمع العراقي، الذي عانى معاناة كبيرة لعدم توفير السكن الملائم له ، والاسباب كثيرة منها اقتصادية واجتماعية وسياسية، اذ شهد المجتمع العراقي في المرحلة الحالية زيادة واضحة في عدد السكان يقابلها نقص حاد في الوحدة السكنية ، وهذا الامر أدى الى حدوث انحرافات ومشاكل كبيرة داخل الاسرة ولاسيما في المجتمعات الشعبية ومنها مجتمع الدراسة الذي يعاني من أزمة حادة في صغر حجم السكن وزيادة في عدد الاسرة، مما اضطر البعض الى تقسيم البيت الى مساحات صغيرة جداً (30- 50- 60م) وهذا الحال انتج سلبيات كبيرة على مستوى السلوك داخل الاسرة ، اذ اصبحت العلاقات متفككة وتعاني من صراعات وتوترات كبيرة انعكس ذلك على مستوى المحلة التي تميزت باستقرار نسبي معين في المرحلة السابقة حينما كانت العوائل مستقرة نوعاً ما وترتبط بعلاقات جيدة فيما بينهم ، لكن ما حدث في الآونة الاخيرة من نزوح خارج المدينة وهجرة الى داخل المدينة من مناطق مختلفة ، مع وجود الازمة السكنية وزيادة عدد السكان أصبح خلل واضح في طبيعة العلاقات الاجتماعية مما ساعد هذا الامر الى عدم الاستقرار الاجتماعي والامني والوطني، ونتيجة عدم

توافق قيم النازحين وقيم السكان الاصليين ، واصبح هناك صراعات داخل المنطقة، اذ انتشرت الجريمة المنظمة بكل انواعها كالقتل والسلب والنهب والابتزاز والسرقة والتزوير وتعاطي المخدرات بين الشباب والتسرب الدراسي، فضلاً عن الاعمال غير المقبولة والمرغوبة اخلاقياً كالتحرش الجنسي والاعتداء على المال العام والخاص، هذا كله اسهم في تكوين جماعات خارجة عن القانون تمارس كافة الاساليب والوسائل الاجرامية التي من شأنها أشاعه الخوف والرعب لدى الاسر الامنة العراقية التي تسهم ايضاً في زعزعة الاستقرار الامني المحلي (الاجتماعي) الوطني، مما حمل الاجهزة الامنية تأخذ على عاتقها مسؤولية ومتابعة هذه الخلايا وتعقيدها لفرض القانون والاستقرار العام .

ونتيجة للزيادة السكانية الهائلة مع غياب الفرص الملائمة لتوظيف فرص عمل للشباب وضعف الدعم الحكومي في القطاع الخاص ، الامر الذي ادى الى تراكم كبير وحاد في نسب البطالة حسب آخر احصائية لوزارة التخطيط من 20- 40% من محافظات العراق كافة ، هذا الواقع المزرى والمؤلم اجبر البعض من افراد المجتمع ولاسيما الشباب منهم الى الانخراط في اعمال مشبوهة للانضمام الى جماعات اراهابية وعصابات منظمة تمارس الابتزاز والقتل والتزوير والسرقة ، وازدادت هذه النسب في الآونة الاخيرة وبدأت تهدد النسيج الاجتماعي والامن الوطني ، لما لها من آثار سلبية على مرافق الدولة والمجتمع على حد سواء، مما اضطرت الاجهزة الامنية والعسكرية بكل مفاصلها الى شن حملات كبيرة تهدف الى القضاء على هذه المجاميع الارهابية والعصابات الاجرامية بالتعاون مع الاهالي في أشاعه الامن والاستقرار ، واستطاعت هذه الاجهزة ان تنجح في بسط الامن في اغلب مناطق بغداد ومنها مجتمع الدراسة في فرض سيطرتها الامنية.

لذلك فإن الاكتظاظ السكاني وازمة السكن في المجتمع العراقي ولاسيما في الآونة الأخيرة أوجدت مشاكل اجتماعية كثيرة كالتفكك الأسري نتيجة لما تعانيه الأسرة من صعوبات في توفير السكن الملائم الأمر الذي يؤدي الى خلافات مستمرة وعدم تفاهم وانسجام في طبيعة العلاقات الأسرية ، وكذلك مشكلة الطلاق التي اتسعت على نحو واضح في المرحلة الحالية بحسب احصائيات وزارة العدل الأخيرة وهذا يعود الى درجة كبيرة الى عدم توفير السكن المناسب لأكثر العوائل مما يظهر البعض الى الانفصال ومن ثم الطلاق، وهناك اثار اجتماعية كبيرة نتجت عن الاكتظاظ السكاني منها سوء التعليم بسبب الاعداد الكبيرة للطلاب وصعوبة إيوائهم في مدارس كافية الامر الذي يؤدي الى وجود مدارس متهرئة بنظام الدوام المزدوج والذي يسبب عدم استيعاب الطلبة للمواد الدراسية على نحو صحيح، وهذا الحال انعكس سلباً على مستوى التعليم في عموم البلاد عامة وعلى مستوى مجتمع الدراسة على نحو خاص، ومن المشاكل الخطيرة التي انعكست على الوضع الاجتماعي نتيجة الاكتظاظ السكاني هي رداءة الوضع الصحي

للأسرة وانخفاض مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمجتمع، الامر الذي أدى الى انتشار الأمراض ولاسيما المعدية منها والأمراض السرطانية والتي تكلف مبالغ كثيرة مما ترهق كاهل الأسرة وتؤدي الى معاناة واضحة في الواقع الصحي والاجتماعي، والجدير بالذكر ان مشكلة الاكتظاظ السكاني هي من اكثر المشاكل التي تشغل اهتمام المختصين لما لها من اثار اجتماعية خطيرة، وهناك دراسات عديدة للحد من هذه المشاكل ومنها دراستنا هذه التي حاولت تقديم بعض الحلول المناسبة .

ولإدامة الامن والاستقرار في المجتمع لابد من تظافر كل الجهود مجتمعة كالأسرة والمدرسة ورجال الدين وشيوخ العشائر ومنظمات المجتمع المدني والوسائل الاعلامية والصحية التي تقع على عاتقهم مسؤولية كبيرة في التوجيه والارشاد لضبط سلوك افراد المجتمع حتى يتحقق الامن في المجتمع العراقي بشكل عام .

نتائج وتوصيات الدراسة

اولاً: نتائج الدراسة

- 1- أن الكثافة السكانية جعلت من الخدمات البلدية رديئة جداً فضلاً عن المشاكل المرورية في شوارعها ومشاكل المدارس المتهرئة والمياه والصرف الصحي.
- 2- نوع الأسرة السائدة في مجتمع الدراسة هي الأسرة الممتدة الأمر الذي جعل المساكن مكتظة بالسكان بالإضافة إلى كبر حجم الأسرة في مجتمع الدراسة أدى إلى ارتفاع نسب الاكتظاظ داخل المنزل.
- 3- ارتفاع عدد الأسر في المسكن الواحد عمل على زيادة حالات الاكتظاظ داخل المسكن إذ بلغ عدد الأسر الساكنة في المسكن من (2-7) فرداً بالإضافة إلى ذلك صغر مساحة المسكن في مجتمع الدراسة بالشكل الذي لم يناسب مع الحجم الكبير للأسرة أدى إلى ظاهرة الاكتظاظ المنزلي.
- 4- سوء حالة الوحدات السكنية في مجتمع الدراسة إذ أن أغلب المساكن تفتقر إلى تصميم الجيد والتهوية الصحية وعدم وجود الإضاءة مما أدى إلى تعرض الأفراد المقيمين في الوحدات السكنية إلى كثير من المشكلات الصحية.
- 5- توصلت الدراسة إلى حقيقة مهمة مفادها أن الزواج المبكر ساهم في حدوث حالات الاكتظاظ داخل المنزل وأدى بدوره إلى حدوث مشكلات تعاني منها الأسرة سواء كانت مشاكل نفسية أو اجتماعية أو اقتصادية.

- 6- أن السكن مع أهل الزوج أو الزوجة بسبب ضعف الإمكانيات المادية لتوفير سكن مستقل ساعد على زيادة الكثافة السكانية العالية.
- 7- أن أغلب من يشكلوا الكثافة السكانية هم في الأصل من سكنة بغداد وليس من محافظات العراق الأخرى مما يعطي انطباع على أن العاصمة تعد وسيلة جذب واستقطاب.
- 8- وجود عامل مهم وهو عامل الهجرة إحدى العوامل المؤثرة في الاكتظاظ السكاني مما أثر على شكل المدينة بشكل عام.
- 9- أن الفقر قد دفع بكثير من الأسر إلى زيادة عدد أفرادها للاستفادة منهم للعمل وللمساهمة في سد احتياجات الأسرة مما أدى إلى ارتفاع حالات الاكتظاظ وارتفاع نسبة الفقر عند بعض الأسر بسبب عدم توافر فرص العمل الكافية لهؤلاء الأفراد.
- 10- أن الاكتظاظ المنزلي أدى إلى اتساع رقعة الأحياء العشوائية في مدينة الحرية لاسيما على أطرافها لعدم تمكن بعض الأسر بشراء أو إيجار وحدة سكنية.
- 11- اتضح من الدراسة الميدانية أن أزمة السكان والسكن انتجت أوضاعاً غير مستقرة على مستوى الأسرة والمجتمع ككل، الامر الذي انعكس سلباً على طبيعة استقرار الامن الاجتماعي والوطني.

ثانياً: توصيات البحث

- 1- ضرورة اهتمام وزارة الاسكان والاعمار بمراجعة سياسات الإسكان الوطنية واعتماد استراتيجية واضحة من أجل تحقيق السكن الملائم لجميع فئات المجتمع فالأسس التي تقوم عليها السياسة الإسكانية في العراق لابد أن تتبع من الاحتياجات المختلفة للمواطنين وتلبي الطلب المتزايد على المساكن. والاعتماد على البناء العمودي للتخفيف من الكثافة السكانية العالية وما تسببه من مشاكل اجتماعية خطيرة. فضلاً عن الاستفادة من المساحة الكبيرة للأراضي غير المستغلة التي يمكن أن تخفف من أزمة السكن .
- 2- على الحكومة تقع مسؤولية كبيرة في وضع التشريعات اللازمة بتوفير السكن الملائم لجميع فئات السكان ولاسيما ذوي الدخل المنخفض بمختلف فئاتهم الاجتماعية .
- 3- ضرورة اضطلاع وزارة التخطيط في إسناد وتخطيط وإقامة المشاريع السكنية على دراسات اجتماعية وديموغرافية لكي يكون التخطيط ملائماً لطبيعة المجتمع، وتكون الخدمات والمرافق العامة منسجمة مع احتياجات السكان بمختلف شرائحهم ومتلائمة مع ثقافتهم.

- 4- على مجلسي النواب والوزراء تحديد سياسة (إيجار المساكن) والقيام بإصدار القوانين التي تحدد من استغلال الملاكين وأصحاب العقارات وذلك يساعد في القضاء على ظاهرة الاكتظاظ داخل الوحدة السكنية .
- 5- اضطلاع امانة بغداد بواجبها في إزالة أو إعادة تأهيل الأحياء العشوائية (السكن المتجاوزين) مع إعادة توطين سكانها في ظروف أفضل وفي مواقع أخرى.
- 6- على الوزراء ذات الصلة العمل على عقد الندوات والمؤتمرات المتعلقة بمعالجة ظاهرة الاكتظاظ السكاني على مستوى المدينة وما تسببه هذه الظاهرة من مشكلات أسرية واجتماعية .
- 7- ضرورة قيام وزارة الشباب بتوفير الفرص المناسبة باحتضان الشباب بنوادي رياضية محلية تهتم بمواهب الشباب التي تشجعهم على الاستمرار في النجاح والتغلب على صعوبات الحياة.
- 8- على مجلس الوزراء ومجلس النواب والمجالس المحلية والبلدية تقع مسؤولية كبيرة في تهيئة المساحات والاراضي المناسبة لاقامة المتنزهات الترفيهية التي من شأنها تخفيف الضغوط النفسية على الاسر وتعطي انطباعاً ايجابياً وجمالياً في مجال الحياة المختلفة .
- 9- على وزارة التخطيط الاطلاع بواجبها الوطني والقومي في اعداد فرص العمل المناسبة في دوائر الدولة المختلفة عن طريق اعداد البيانات والاحصائيات الدقيقة للعاطلين عن العمل ووضع استراتيجية تخطيط شاملة تكون خمسية أو عشرية للنهوض بواقع الشباب والمجتمع نحو الافضل .

الهوامش والمالتوصيات

- لغرض الحفاظ على كميات المياه وعدم الهدر وزيادة كميات المياه المخزونة يوصي الباحث بمايلي:-
- 1- اعداد دراسة لغرض اختيار مواقع لسدود اضافية لخرن المياه لكون السدود الحالية لا تكفي لخرن المياه الوفيرة.
 - 2- تحسين طرائق الري المستخدمة في الزراعة عن طريق استخدام طرائق الري الحديثة(الرش،التنقيط) والتي تعد طرائق كفوءة ولايوجد فيها هدر للمياه.
 - 3- تبطين الجداول والسواقي لغرض تقليل هدر المياه والذي يحدث بسبب الرش(النزير).

الهوامش

- الهوامش
- 1- يحیی خیر الله. الاكتظاظ المنزلي في مدينة الصدر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، سنة 2010، ص16.

- 2- د.أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة بيروت، سنة 1978، ص30.
- 3- د.أحمد علي إسماعيل ،علم السكان وتطبيقاته الجغرافية ط (8) دار النشر والتوزيع القاهرة 1997 ص235.
- 4- د. محسن عبد علي، د. عبد علي الخفاف، الجغرافية البشرية، ط2، ص32.
- 5- فائق حنة بولص بطرس، السكن العمودي في مدينة ببغداد ضرورة ومشاكل، رسالة ماجستير غير منشورة، مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، 1999، ص4.
- 6- ناصر بشار حكمت، المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية للمشكلة السكنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 1997، ص13.
- 7- Clenn. T, Trewartha: Ageography of Population, Patterns, Johnwiley & Son, Inc new York, 1963,p 96.
- 8- محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار الرسالة، الكويت، 1983، ص176.
- 9- طه حمادي الحديثي، جغرافية السكان، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1988، ص173.
- 10- عباس فاضل السعدي، الإنجاب في العراق، دراسة في الانتشار المكاني، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الرابع، الآداب، العدد (1)، ص273.
- 11- إبراهيم مذكور وآخرون، معجم العلوم الاجتماعية، هيئة الكتاب، القاهرة، 1975، ص250.
- 12- عبد المقصود محمد زكريا: دراسات في علم السكان مكتبة نهضة الشرق، 1981، ص61.
- 13- هاني رفاء مهوي، التحليل الجغرافي لأشكال الهرم السكاني في محافظة بغداد، 1987، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الجغرافية، 2005، ص64.
- 14- أبو عيانة فتحي: جغرافية السكان، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1977، ص137.
- 15-Jansen, Clifford: Some Sociological Asects Of Migration, inmigration Edited By: Ajacltson, Sociological studies. No.2 Cambridge University Press. Britain. 1969. P60.
- 16- د. فوزي سهاونة ، مبادئ الديموغرافيا، مطابع الجامعة الأردنية، 1983، ص107.
- 17-صالح فاروق محمد أمين، سكان العراق (دراسة ديمغرافية- اجتماعية) رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 1990، ص59.
- 18-عبد القادر القصير، الهجرة من الريف إلى المدينة في المغرب العربي، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص105.
- 19-د.إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1999، ص453.
- 20-مجموعة من المؤلفين، دراسات في المجتمع العربي المعاصر، تحرير الاستاذ زكريا، ط1، مطبعة الأهالي، دمشق، سوريا، 1999، ص46.
- 21-حامد عبد الحسين السالم، الهجرة من الريف إلى الحضر (مع بحث ميداني بين المهاجرين في مدينة بغداد) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 1972، ص7-8.
- 22-لاهاي عبد الحسين الدعيمي، مقدمة في علم الاجتماع، المركز العلمي العراقي، ط¹، لبنان، 2011. ص173.
- 23- ،مصدر سابق ص174.

المصادر

- 1- يحيى خير الله. الاكتظاظ المنزلي في مدينة الصدر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، سنة 2010.
- 2- د.أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة بيروت، سنة 1978.
- 3- د.أحمد علي إسماعيل ، علم السكان وتطبيقاته الجغرافية ط (8) دار النشر والتوزيع، القاهرة 1997.
- 4- د. محسن عبد علي، د. عبد علي الخفاف، الجغرافية البشرية، ط2.
- 5- فائق حنة بولص بطرس، السكن العمودي في مدينة بغداد ضرورة ومشاكل، رسالة ماجستير غير منشورة، مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، 1999.
- 6- ناصر بشار حكمت، المفاهيم الاجتماعية والاقتصادية للمشكلة السكنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 1997.
- 7-Clenn. T, Trewartha: Ageography of Population, Patterns, Johnwiley & Son, Inc new York, 1963
- 8- محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار الرسالة، الكويت، 1983.
- 9- طه حمادي الحديثي، جغرافية السكان، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1988.
- 10- عباس فاضل السعدي، الإنجاب في العراق، دراسة في الانتشار المكاني، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الرابع، الآداب، العدد (1)،.
- 11- إبراهيم مذكور وآخرون، معجم العلوم الاجتماعية، هيئة الكتاب، القاهرة، 1975.
- 12- عبد المقصود محمد زكريا: دراسات في علم السكان مكتبة نهضة الشرق، 1981.
- 13- هاني، رفاء مهاوي، التحليل الجغرافي لأشكال الهرم السكاني في محافظة بغداد، 1987، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الجغرافية، 2005.
- 14- أبو عيانة فتحي، جغرافية السكان، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1977.
- 15-Jansen, Clifford: Some Sociological Asects Of Migration, inmigration Edited By: Ajactson, Sociological studies. No.2 Cambridge University Press. Britain. 1969.
- 16- د. فوزي سهوانة ، مبادئ الديموغرافيا، مطابع الجامعة الأردنية، 1983.
- 17- صالح فاروق محمد أمين، سكان العراق (دراسة ديمغرافية- اجتماعية) رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 1990.

- 18- عبد القادر القصير، الهجرة من الريف إلى المدينة في المغرب العربي، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1992.
- 19- د.إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1999.
- 20- مجموعة من المؤلفين: دراسات في المجتمع العربي المعاصر، تحرير الاستاذ زكريا، ط1، مطبعة الأهالي، دمشق، سوريا، 1999.
- 21- حامد عبد الحسين السالم، الهجرة من الريف إلى الحضر (مع بحث ميداني بين المهاجرين في مدينة بغداد) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 1972.
- 22- لاهاي عبد الحسين الدعيمي، مقدمة في علم الاجتماع، المركز العلمي العراقي، ط1، لبنان، 2011.